

بيان ممثل جمهورية كوبا

السيد رئيس الصندوق،

معالي المحافظين الموقرين،

المندوبون الكرام،

اسمحوا لي أن أنقل أحر التحيات بالنيابة عن كوبا حكومة وشعبا.

وفقا للأمم المتحدة، تمر البشرية بأزمة غذاء عالمية لم يسبق لها مثيل. ويعاني أكثر من شخص من بين كل عشرة أشخاص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، ولا يستطيع أكثر من ثلاثة مليارات شخص تحمل تكاليف نمط غذائي صحي. وهذه الأرقام هي عشرة أضعاف نظيرتها قبل خمس سنوات.

وكان الوضع ليختلف تماما لو كانت الأموال التي حُصصت للإنفاق العسكري في عام 2022، والتي بلغت 2 113 مليار دولار أمريكي، استثمرت في برامج القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم.

وفي هذا السياق، فإن عمل الصندوق حيوي إذا أردنا تحقيق هدف التنمية المستدام 2 : القضاء التام على الجوع وسوء التغذية. ويجب أن تستند برامج ومشاريع التعاون الخاصة بكم إلى جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تقدم هذه البرامج والمشاريع المساعدة الشاملة لتلبية احتياجات جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط من الشريحة العليا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتكتسي مساهمتكم أهمية بالغة، سواء لمضاعفة جهود التعاون الدولي أو لتعبئة موارد جديدة لتقديم المساعدة الطارئة لـ 349 مليون شخص يواجهون الآن انعدام الأمن الغذائي الحاد في 79 بلدا، لا سيما في البلدان النامية.

والأسباب الجذرية للتخلف والفقر المدقع والجوع والإقصاء التي تعاني منها أغلبية شعوب العالم هي استمرار نظام دولي غير عادل، و عقود من الليبرالية الجديدة الوحشية، والحماية، والتبعية الاقتصادية القائمة على قرون من الاستعمار والاستعمار الجديد.

ويزداد هذا السيناريو تعقيدا بالنسبة للبلدان التي تعاني من تطبيق تدابير قسرية أحادية الجانب، تنتهك القانون الدولي وتقف في طريق حقها المشروع في التنمية.

وفي الفترة بين أغسطس/آب 2021 وفبراير/شباط 2022 فقط، كان لتكثيف الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا تأثير على زراعتنا بما يتجاوز 270 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بإنتاج الأغذية، كان لنقص الوقود الناجم عن الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة تأثير سلبي على الري وتجهيز الأراضي وحماية النباتات والنقل.

سيدي الرئيس،

بالرغم من الحصار، تواصل كوبا جهودها لضمان الأمن الغذائي لشعبها. وتحقيقا لهذه الغاية، نواصل تحسين إنتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها واستهلاكها بالاستعانة بالقدرات المحلية الذاتية. وعند القيام بذلك، نعطي الأولوية للعلم والتكنولوجيا والابتكار كمحركات للتنمية المستدامة.

وقد أقر البرلمان الكوبي القانون رقم 2022/148 بشأن السيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذوي لحماية حق جميع الأشخاص في التمتع بنمط غذائي صحي وكاف. وفي هذا المعنى، نعتمد على دعم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في كوبا.

ترجمة مقدمة من الصندوق من باب المجاملة

ونحن ممتنون للصندوق على تعاونكم دعماً للتنمية الريفية والتعاون الزراعي في بلدنا، من خلال تنفيذ ثلاثة برامج قطاعية ذات أولوية للتنمية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، نجدد تأكيدنا على الإرادة السياسية للوفاء بالديون التي تحملتها المنظمة على الرغم من القيود المالية والاقتصادية والتجارية الشديدة التي يواجهها بلدنا.

واسمح لي، سيدي الرئيس، أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن كوبا ستواصل الضغط من أجل التضامن والتعاون وتعزيز تعددية الأطراف بهدف تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي.

وشكراً لكم.